

محددات العلاقة بين إعادة عرض معلومات القوائم المالية

وأسعار الأسهم "دراسة تطبيقية"

**Determinants of the relationship between financial
restatement and stock prices " Applied study"**

بحث مقدم من

علا الله عبدة محمود حمودة كريم الدين

معيدة بقسم المحاسبة والمراجعة بالكلية

تحت إشراف

الدكتور/ السيد عباس السيد

مدرس المحاسبة والمراجعة

الأستاذ الدكتور/ زين العابدين فارس

أستاذ المحاسبة المالية

ملخص

يهدف البحث إلى دراسة رد فعل المستثمرين على إعادة العرض والمحددات التي تؤثر في تلك العلاقة، من خلال عينة مكونة من 25 حالة إعادة عرض تمت في الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري ضمن مؤشر EGX 30 في الفترة من 2013 إلى 2017.

وأستخدمت الدراسة أسلوب الأرقام القياسية لإختبار فرض الدراسة الأول، وأستخدمت أسلوب الإنحدار المتعدد التدريجي في إختبار فروض الدراسة الأخرى.

وخلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة ارتباط سلبية بين إعادة عرض معلومات القوائم المالية وأسعار الأسهم. ووجدت الدراسة مزيد من التأثير السلبي على أسعار الأسهم عندما تنطوي إعادة العرض على الإحتيال، زيادة عدد السنوات المعاد عرضها، الإعلان عن إعادة العرض بالتزامن مع إعلانات الأرباح، و البيع الداخلي للأسهم.

الكلمات المفتاحية: إعادة عرض معلومات القوائم المالية، أسعار الأسهم.

Abstract.

The research aims at studying the investor's reaction to restatement and the determinants influencing this relation through an applied study of sample of 25 restatements for Egyptian companies listed in EGX 30 indicator during the period from 2013 to 2017.

The study used the price indices to test the first hypothesis, and used the stepwise multiple regression to test the other hypotheses.

The applied study concluded that there is a negative impact of financial restatement on stock prices. The study finds that a more negative impact on stock prices is associated with restatements involving fraud, sum of periods restated, restatements announced in conjunction with an earnings announcement, and internal selling of shares.

Key words: financial restatement, stock prices.

المقدمة

طبيعة المشكلة موضوع البحث.

تعد التقارير والقوائم المالية المصدر الرئيسي للمعلومات التي يعتمد عليها مختلف الأطراف الخارجية كأساس لإتخاذ القرارات الإستثمارية. ويعد المستثمر أحد - إن لم يكن أهم- الأطراف الخارجية المستهدفة من إعداد التقرير المالي، والذي يعتمد بشكل رئيسي على المعلومات المنشورة بالقوائم المالية في تقييم الربحية المستقبلية للشركة وتوقيتها والمخاطرة المرتبطة بها ومقارنة ذلك بالعائد المطلوب والملائم للإستثمار في الأسهم، ومن ثم الإعتماد على تلك المعلومات في إتخاذ القرار الإستثماري الرشيد.

ولكن في بعض الأحيان تضطر الشركات إلى القيام بإعادة عرض معلومات القوائم المالية، بمعنى إجراء تعديلات على بند أو أكثر من بنود القوائم المالية السابق إصدارها التي تتسم بعدم الدقة (Chen et al, 2013) ويحدث ذلك طوعاً او بالمطالبة من المراجعين أو المنظمين (Mande & Son, 2013).

وبالتالي تمثل إعادة عرض معلومات القوائم المالية تصحيحات في المعلومات المالية السابق إصدارها لذا هي بمثابة إقرار علني بأن القوائم المالية التي سبق إعدادها لا تتفق مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، وتمثل ابرز دليل على الممارسات المحاسبية غير المناسبة، ولأن إتخاذ القرارات الإستثمارية يعتمد وبصفة خاصة على المعلومات المستقاة من القوائم المالية فإن ذلك قد يجعل المستثمر يعيد رؤيته الخاصة بجودة المعلومات المالية للمنشأة.

من ناحيه قد يري المستثمر أن إعادة عرض معلومات القوائم المالية تمثل ترجمة لتحسين جودة التقارير المالية على اعتبار ان قيام الشركة بعمليات التعديل يعتبر نوع من الحرص من قبل إدارة الشركة على تصحيح الأخطاء المحاسبية السابقة وتوفير أكبر قدر من المعلومات الدقيقة للمستخدمين.

ومن ناحية أخرى، قد يؤدي إعادة العرض الى تخفيض ثقة المستثمر في القوائم المالية والتحول من الإعتماد على تلك القوائم والتشكيك في نزاهة الإدارة ونقص مصداقية القوائم المالية.

ومن هنا تكمن مشكلة البحث في الإجابة على التساؤلات التالية:

- هل تؤثر عمليات إعادة العرض على قرارات المستثمرين بما ينعكس على زيادة أو انخفاض أسعار أسهم الشركات في بورصة الأوراق المالية؟
- ما هي المحددات أو العوامل التي من المحتمل أن تؤثر على العلاقة بين إعادة العرض وأسعار الأسهم؟

أهمية البحث.

من الناحية العلمية:

تستمد الدراسة أهميتها العلمية من ندرة الدراسات البحثية -على حد علم الباحث- التي تناولت موضوع إعادة عرض معلومات القوائم المالية وخاصة فيما يتعلق بانعكاسها على أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية المصري ومحددات تلك العلاقة.

من الناحية العملية: تستمد هذه الدراسة أهميتها العملية من:

- أهمية الدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية وتأثيرها المباشر على القرارات الإستثمارية للمتعاملين في سوق الأوراق المالية.

- الخطورة التي قد تتسم بها إعادة عرض القوائم المالية. حيث انه في الحالات الأكثر خطورة يمكن أن تؤدي إعادة عرض معلومات القوائم المالية إلى إكتشاف عمليات الإحتيال المالي الفاضحة مثل ما حدث في شركتى Enron و World com (Chen et al, 2013).

أهداف البحث

- تحليل عملية إعادة عرض معلومات القوائم المالية بهدف الوقوف على مفهومها، وأسبابها، أنواعها، نتائجها وكيفية تنفيذها ودور الأطراف المختلفه فيها مع توضيح الإجراءات التصحيحية التي تتخذها الشركات بهدف الحد من أثارها.
 - قياس أثر عمليات إعادة عرض معلومات القوائم المالية على أسعار الأسهم.
 - دراسة العوامل التي قد تزيد أو تخفض من تأثير إعادة العرض على أسعار الأسهم.
- فروض البحث.

- يسعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى إثبات صحة أو عدم صحة الفروض التالية:
- 1- لا توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين إعادة عرض معلومات القوائم المالية وأسعار الأسهم.
 - 2- لا توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين خطورة اعادة العرض وأسعار الأسهم.
 - 3- لا توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين امتداد تأثير اعادة العرض وأسعار الأسهم.
 - 4- لا توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين خصائص الاعلان عن اعادة العرض وأسعار الأسهم.
 - 5- لا توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين قرارات الشركات المتعلقة باعادة العرض وأسعار الأسهم.
- خطة البحث.

إنطلاقاً من مشكلة البحث وتحقيقاً لأهدافه، فسوف يتم تناول ما تبقي من هذا البحث على النحو التالي:

- 1- تعريف إعادة العرض.
- 2- أسباب إعادة العرض.
- 3- أنواع إعادة العرض.
- 4- مراحل عملية إعادة العرض.
- 5- استقراء الدراسات التي تناولت العلاقة بين إعادة العرض وأسعار الأسهم.
- 6- ملخص الدراسة التطبيقية.
- 7- النتائج والتوصيات.

1- تعريف إعادة العرض

أشارت الدراسات أنه في العقدين الماضيين إزداد عدد إعلانات إعادة العرض بشكل كبير، حيث أشارت دراسة (شاهين، 2012) أنه في دراسة أجراها مكتب المحاسبة الحكومية الأمريكية GAO عام 2000 للتعرف على مدى إنتشار عمليات إعادة العرض وأسبابها، وجد أن نسبة الزيادة في اعداد الشركات التي قامت بتعديل قوائمها المالية في عام 2002 مقارنة بعام 1997 بلغت 207%. كما أشارت دراسة (Lovata et al, 2011) أنه وفقاً لتقارير GAO، فقد زادت عمليات اعادة العرض بنسبة 145% من سنة 1997 حتى عام 2002. وبحلول عام 2005 وجد ان واحداً من كل ثلاثة عشر شركة عامة مسجلة في هيئة سوق المال تقوم بتعديل قوائمها المالية. كما أشارت دراسة (Files & Gurun, 2018) إلى أن عدد إعلانات إعادة العرض زادت من 41 إعلان عام 1997 إلى أكثر من 800 إعلان عام 2014.

وترجع الزيادة الهائلة في حالات إعادة العرض على مدى السنوات الماضية لأسباب عديدة، بما في ذلك التعقد والكم الهائل من المعايير المحاسبية، الأخطاء الداخلية، المراجعات في الرقابة الداخلية، التغيرات في الأهمية النسبية، التحفظ المفرط من المراجعين، إدارة الأرباح، وزيادة تعقد المعاملات والتقديرات المحاسبية (Plumlee & Yohn, 2010).

ويعرف معيار المحاسبة المصري رقم 5 الصادر عام 2006 والمعدل في عام 2015، والذي يعتبر ترجمة للمعيار الدولي رقم 8، إعادة العرض بأثر رجعي بأنها "تصحيح الإعراف والقياس والإفصاح عن قيم عناصر القوائم المالية، كما لو أن خطأ الفترة السابقة لم يحدث مطلقاً". ويقصد بأخطاء الفترات السابقة "إغفال أو تحريف في القوائم المالية للشركة عن فترة سابقة أو أكثر ينشأ نتيجة عدم القدرة على استخدام معلومات موثوق فيها أو نتيجة سوء استخدام هذه المعلومات التي كانت متاحة عند إصدار القوائم المالية". وتتضمن هذه الأخطاء تأثير كلاً من الأخطاء الحسابية والأخطاء في تطبيق السياسات المحاسبية وإغفال أو سوء تفسير الحقائق وكذلك الغش والتدليس.

وأصدر مجلس معايير المحاسبة المالية FASB المعيار رقم 154 لسنة 2005 بعنوان "التغييرات المحاسبية وتصحيح الأخطاء"، والذي عرف إعادة العرض بأنها "تنقيح للقوائم المالية السابق إصدارها لإظهار آثار تصحيح الأخطاء السابقة في تلك القوائم والتي تتناول الأخطاء الحسابية والأخطاء في تطبيق المبادئ المحاسبية وتجاهل حقائق معينة كانت موجودة في تاريخ إعداد القوائم المالية".

وعرفت دراسة (Chen et al. 2013) إعادة العرض بأنها إجراء تعديلات على بند أو أكثر من بنود القوائم المالية السابق إصدارها لكونها مضللة. كما عرفها (Her et al., 2010) على أنها تمثل إعراف صريح بفشل القوائم المالية السابق إصدارها في التعبير السليم عن المعلومات والتي ترجع الى عدم إتفاقها مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً. وعرفها (Imoniana et al., 2012) بأنها إعادة نشر قوائم مالية سبق عرضها على أصحاب المصالح، وكانت بها معلومات محاسبية غير ملائمة تؤدي بدورها إلى تضليل مستخدمي هذه القوائم المالية وهم بصدد إتخاذ القرارات.

كما عرفت دراسة (Loncu 2014) إعادة العرض بأنها إجراء إختياري أو الزامى موجة من مراقب الحسابات أو الهيئات التنظيمية للمحاسبة، بإعادة تنقيح معلومات القوائم المالية السابق إصدارها نتيجة وجود أخطاء محاسبية أو تحريفات جوهرية تخالف المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً.

مما سبق يرى الباحث أنه يمكن تعريف إعادة العرض بأنها "التعديل في بند أو أكثر من بنود القوائم المالية بعد إصدارها ونشرها للمستخدمين، نتيجة لوجود أخطاء أو مخالفات تتعلق

بالإعتراف أو القياس أو الإفصاح المحاسبي، وذلك طوعاً أو بالمطالبة من المراجع أو الجهات التنظيمية".

2- أسباب إعادة العرض

يجب ان تكون المعلومات المالية المقدمة لمستخدمي القوائم المالية تتفق مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، ولكن اذا كانت القوائم المالية تحتوى على اخطاء او مخالفات محاسبية فانه يجب اعادة عرض معلومات هذه القوائم المالية (Gourley & Lavender, 2010).

وليس كل عمليات اعادة العرض تنتج عن مخالفات متعمدة للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، لذلك تقسم الدراسات اسباب اعادة العرض الرئيسية الى فئتين، الاولى تتمثل فى عمليات اعادة العرض الناتجة عن تصحيح الاخطاء المحاسبية المتعمدة او الممارسات المحاسبية الاحتيالية التى تخالف المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، الثانية تتمثل فى عمليات اعادة العرض الناتجة عن تصحيح الاخطاء المحاسبية غير المقصودة (Ettredge et al., 2010).

2-1 المخالفات المحاسبية:

تعرف المخالفات المحاسبية بأنها خطأ او سهو مقصود فى قيم وافصاحات القوائم المالية. وتشمل تلك المخالفات المحاسبية التقرير المالى الاحتيالى لتقديم معلومات مالية مضللة (Gourley & Lavender 2010).

وقد توصل مكتب المحاسبة الحكومية الامريكية (GOA) الى ان 38% من الشركات قامت بعمليات اعادة عرض قوائمها المالية بسبب الاعتراف الخاطى بالايرادات واطهارها بشكل مبالغ فيه نتيجة عمليات بيع وهمية او ادراج بعض الايرادات الوهمية التى لم تتحقق او القيام ببعض عمليات التبادل الوهمية بين الشركات التابعة والقابضة (شاهين، 2012). وتوصلت احدي الدراسات (Ettredge et al., 2010) الى ان الشركات التى تحاول التأثير على ارباحها عن عمد تستخدم بنود الارباح الاساسية "المبيعات- تكلفة المبيعات- نفقات التشغيل" اكثر من غيرها من بنود الارباح غير الاساسية. وحددت دراسة (Roychowdhury, 2006) ثلاثة أنشطة حقيقية يمكن ان تستخدمها الشركات لادارة ارباحها نحو الاهداف المطلوبة وتتمثل تلك الأنشطة فى تخفيض الاسعار بهدف زيادة المبيعات بشكل مؤقت، زيادة الانتاج للإفصاح عن تكلفة اقل للمبيعات، وتخفيض النفقات التقديرية مما يؤدي الى مقاييس غير صحيحة للتدفقات النقدية من التشغيل وتكاليف الانتاج.

2-2 الاخطاء المحاسبية:

تعرف الأخطاء المحاسبية بأنها خطأ او سهو غير مقصود فى قيم وافصاحات القوائم المالية. وتشمل الأخطاء فى جمع ومعالجة البيانات المحاسبية التى يتم اعداد القوائم المالية منها، والتقديرات المحاسبية غير الصحيحة الناتجة عن سوء تفسير وتطبيق الحقائق، والأخطاء فى تطبيق المبادئ المحاسبية المتعلقة بالقياس أو التصنيف أو طريقة العرض والإفصاح (Gourley & Lavender 2010). وترجع الأخطاء غير الإحتيالية إلى اسباب مختلفة بما فى ذلك سوء فهم المبادئ المحاسبية المعقدة أو اخطاء النظام المحاسبي أو تعدد الخيارات المحاسبية (Ettredge et al., 2010).

كما صنفت دراسة (blumlee & johm, 2010) اسباب اعادة العرض فى اربعة انواع: الاخطاء الداخلية، التلاعب المتعمد، المعاملات المالية المعقدة، تعقد المعايير المحاسبية. وظهرت الدراسة ان 57% من عمليات اعادة العرض تحدث بسبب الاخطاء الداخلية، بينما حوالى 37% من عمليات اعادة العرض تحدث لاسباب تتعلق بالمعايير المحاسبية "عدم وضوح

المعيار- التعقد في تطبيق المعايير المحاسبية- الاحكام والتقديرية" وقد اوضحت نتائج الدراسة انه عندما تكون "الاحكام والتقديرية" هي العامل المسبب لاعادة العرض فان اعادة العرض غالبا ما تكون متعلقة بالاعتراف بالايراد، المخزون، الضرائب، الاحتياطات، او الاصول الراسمالية عن غيرها من عمليات اعادة العرض الاخرى. ولكن عندما يكون الوضوح هو العامل المسبب لاعادة العرض، فإنها غالبا ما تكون متعلقة بحقوق الملكية، المصروفات، او الاحداث الطارئة عن غيرها من عمليات اعادة العرض.

و صنفت دراسة (chin & chi, 2009) بتصنيف اسباب اعادة العرض الى ست فئات: الاعتراف بالايرادات، الاعتراف بالمصروفات، اعادة تصنيف البنود المحاسبية، اعادة هيكلة الاصول والالتزامات وشطبها، المعاملات مع الاطراف ذات العلاقة، وغيرها من الفئات. وافادت الدراسة ان الاعتراف بالايرادات هو السبب الاكثر شيوعا لاعادة عرض معلومات القوائم المالية.

وفي دراسة اجراها (Gourley & Lavender 2010) كانت الاسباب الرئيسية لاعادة عرض القوائم المالية في عام 2009 هي الاخطاء او المخالفات المتعلقة بكلام: تسجيل حقوق الملكية او حسابات الديون، الاعتراف بالمصروفات، الحسابات او القروض المستحقة، الاستثمارات و حقوق الملكية او غيرها من التعويضات التنفيذية، الالتزامات و الحسابات الدائنة وسوء تقدير الاحتياطات والمستحقات، والاعتراف بالايرادات.

كما صنف (turner& weirich 2006) اعادة العرض الناتجة عن الاخطاء وفقا لنوع الاخطاء التي تم تصحيحها الى 12 فئة: الاعتراف بالايرادات، الاعتراف بالمصروفات، سوء التصنيف، حقوق الملكية، الدخل الشامل الاخر، المحاسبة الضريبية، الاستحواذ او الاستثمار، الاصول الراسمالية، المخزون، الاحتياطات او البدلات، الخصوم او الالتزامات، وغيرها. وكان السبب الاكثر شيوعا لاعادة العرض وفقا لهذه الدراسة هو الاعتراف بالمصروفات حيث يمثل 25% من اجمالي حالات اعادة العرض التي تمت بسبب الاخطاء.

في ضوء ما سبق يرى الباحث أن هناك تباين في وجهات النظر فيما يتعلق باسباب اعادة عرض القوائم المالية، حيث حدد مكتب المحاسبة الحكومية الامريكي 12 سبب لاعادة العرض، في حين تحتوي قاعدة البيانات Audit Analytics على أكثر من 50 سبب فرعي لاعادة العرض (Chepurko et al., 2018). وفي معظم الحالات يكون من غير الواضح ما اذا كانت اعادة العرض تحدث بسبب اخطاء مقصودة او غير مقصودة، ومع ذلك هناك احتمال ان يكون بعضها على الأقل يحدث بسبب تلاعب محاسبي مقصود لإقناع المستثمرين بأن أداء الشركة أفضل مما هو عليه.

3- أنواع عمليات إعادة العرض

يرى الباحث أنه يمكن تصنيف عمليات إعادة العرض من عدة زوايا مختلفة:

3-1 التصنيف من حيث الخطورة

يرى الباحث أنه يمكن تصنيف عمليات إعادة العرض من حيث الخطورة الى عمليات اكثر خطورة وعمليات اقل خطورة وتستند الدراسات في تحديد مستوى خطورة إعادة العرض على واحد أو أكثر من المقاييس. و تتمثل هذه المقاييس في:

1-1-3 نوع الحسابات المعاد عرضها:

لتحليل خطورة إعادة العرض إستناداً على نوع الحسابات المعاد عرضها يتم تقسيم إعادة العرض حسب تأثيرها على إحدى تلك المجموعات من الحسابات (Scholz S., 2013).

- إعادة عرض معلومات الإيرادات.

- إعادة عرض معلومات تكلفة المبيعات أو مصاريف التشغيل.

- إعادة عرض معلومات الضرائب أو أنشطة الإستثمار أو التمويل.
 - إعادة عرض تتعلق بعرض المعلومات المالية، أو المعاملات غير النمطية، أو أي نوع آخر من الحسابات بخلاف الفئات الأخلاقي.
- وتشير الدراسات إلى ان إعادة العرض التي تؤثر على الحسابات الأساسية للأرباح (الإيرادات، تكلفة المبيعات، مصاريف التشغيل) تكون أكثر خطورة عن غيرها من عمليات إعادة العرض (Huang & Scholz, 2012). بينما ينظر إلى إعادة العرض التي لا تؤثر على الحسابات الأساسية للأرباح (الضرائب- أنشطة الإستثمار أو التمويل- عرض المعلومات المالية- المعاملات غير النمطية- غيرهم) على أنها أقل خطورة (Scholz S., 2013).

3-1-2 عدد الفترات المعاد عرضها:

لتحليل خطورة إعادة العرض إستناداً على عدد الفترات المعاد عرضها يمكن تقسيم إعادة العرض إلى:

- التعديلات في المعلومات المالية الربع سنوية.
 - التعديلات في المعلومات المالية لسنة سابقة واحده.
 - التعديلات التي تمتد لأكثر من سنة مالية سابقة.
- تشير الدراسات إلى ان تعديل المعلومات الربع سنوية تكون أقل خطورة عن عمليات التعديل في المعلومات المالية السنوية المنشورة. بينما تمثل التعديلات التي تمتد لأكثر من سنة مالية واحدة أكثر عمليات إعادة العرض خطورة (Huang & Scholz, 2012)؛ وذلك لأنها تمثل مؤشر لإستمرارية الاخطاء المحاسبية وضعف الرقابة الداخلية.

3-1-3 سوء الإبلاغ المالي المتعمد.

تمثل عمليات إعادة العرض التي تنطوي على الإبلاغ المالي الخاطئ المتعمد أكثر عمليات إعادة العرض خطورة عن غيرها من عمليات إعادة العرض الأخرى. ويكون سوء الإبلاغ المالي متعمد عندما تنطوي إعادة العرض على الإحتيال أو المخالفات أو عندما يكون هناك إجراءات قانونية مرتبطة بإعادة العرض (Hennes et al., 2014).

3-1-4 الآثار السلبية على الدخل.

كلما خفضت إعادة العرض من صافي الربح المفصح عنه سابقاً كلما كانت إعادة العرض أكثر خطورة. وتمثل عمليات إعادة العرض التي تحول صافي الربح المفصح عنه مسبقاً أكثر عمليات إعادة العرض خطورة (Huang & Scholz, 2012).

3-2 التصنيف من حيث طريقة الإفصاح

تقسم عمليات إعادة العرض وفقاً لمعيار الأهمية النسبية وبالتالي طريقة الإفصاح عنها إلى نوعين رئيسيين:

3-2-1 إعادة العرض الكبرى

عندما يكون هناك خطأ جوهري في القوائم المالية للفترة او للفترات السابقة، يجب على الشركة تعديل المعلومات المالية السابق إصدارها وتصحيح الخطأ. وتكون إدارة الشركة مسؤولة عن تصحيح أي إفصاحات مالية غير دقيقة أو مضللة بشكل جوهري في كافة ملفات الشركة السابق إيداعها لدى هيئة الأوراق المالية والبورصة SEC (Houke & Amaria 2012). يسمى هذا النوع من إعادة العرض بإعادة العرض الكبرى. وتتطلب إعادة العرض الكبرى التعديل في النموذج 8-K السابق تقديمه للجنة الأوراق المالية والبورصة، وكذلك تعديل آراء مراجعي الحسابات (Hogan & Jonas 2016).

2-2-3 إعادة العرض الصغرى

عندما يكون هناك خطأ غير جوهري في القوائم المالية لفترة او لفترات سابقة، إلا أن تعديلها في الفترة الحالية سيؤدى إلى خطأ جوهري في قائمة الدخل او قائمة الدخل الشامل للفترة الحالية، فإنة يتم تصحيح الخطأ في القوائم المالية للفترة الحالية من خلال تسوية معلومات الفترة السابقة "تعديل المعلومات المقارنة" دون الحاجة إلى تعديل وإعادة نشر القوائم المالية السابق إصدارها أو تعديل آراء مراجعى الحسابات بشأنها (Ernst & Young, 2012). ويسمى هذا النوع من إعادة العرض بإعادة العرض الصغرى أو إعادة العرض المخفية.

يتم الإفصاح عن هذا النوع من إعادة العرض بطرق أقل شفافية ووضوح من طرق الإفصاح عن إعادة العرض الكبرى "مثل 10-K/A ، 10-K ، 10-Q ، Hogan "10-Q/AS (Hogan & Jonas 2016). وبالرغم من ان ضرورة الإفصاح عن إعادة العرض باستخدام 8-K "إعادة العرض الكبرى" يستند على الأهمية النسبية لإعادة العرض، إلا أن الشركات لديها القدرة على التحكم فى طريقة الإفصاح المختارة. لذلك ونظراً للمشاكل التى قد تتعرض لها الشركة عقب إعادة العرض الكبرى؛ تختار العديد من الشركات إجراء إعادة عرض صغرى حتى فى ضوء متطلبات تقديم نموذج 8-K (Hogan & Jonas 2016).

3-3 التصنيف من حيث القوائم المالية المعاد عرضها

يرى الباحث أنه يمكن تصنيف إعادة العرض إستناداً على نوع القوائم المالية المعدلة إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

1-3-3 إعادة عرض معلومات قائمة الدخل

تمثل عمليات إعادة العرض التى تؤدى إلى تعديلات فى بنود قائمة الدخل. وتنصب بشكل رئيسى فى إعادة العرض التى تنطوى على تعديلات فى معلومات الأرباح، بما فى ذلك أخطاء الاعتراف بالإيراد والمصروفات.

2-3-3 إعادة عرض معلومات قائمة التدفقات النقدية

إعادة عرض معلومات قائمة التدفقات النقدية ترجع إلى التصنيف غير الملائم للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة بين الأنشطة التشغيلية والإستثمارية والتمويلية "مثل التصنيف غير الملائم للتغيرات فى النقدية المقيدة والنشاط ذات الصلة بالمشتقات"؛ حيث ان الإرشادات المحاسبية المتعلقة بتصنيف الملائم للتدفقات النقدية واضحة بالنسبة لبنود معينة، أما البنود الأخرى فتتطلب استخدام الحكم الشخصى. فعلى سبيل المثال عندما لا تقدم الإرشادات المحاسبية تصنيف واضح للتدفقات النقدية فإنة غالباً ما يستند فى التصنيف إلى طبيعة النشاط و إلى المصدر المسيطر للتدفقات النقدية ذات الصلة (Ernst & Young, 2012).

3-3-3 إعادة عرض معلومات قائمة المركز المالى

تمثل عمليات إعادة العرض التى تؤدى إلى تعديلات فى بنود قائمة المركز المالى، بما فى ذلك إعادة تصنيف الحسابات ما بين قصير وطويل الأجل، التعديل فى حسابات مخزون آخر المدة، حقوق الملكية وحسابات الديون، وغيرهم.

4- مراحل عملية إعادة العرض

1-4 إكتشاف الخطأ

يمكن القول ان حدوث إعادة العرض يتضمن خطوطين رئيسيتين (Srinivasan et al., 2015) الأولى: ترتكب إدارة الشركة خطأ غير مقصود أو تلاعب متعمد ينتج عنه أرقام محاسبية خاطئة. الثانية: تقوم إدارة الشركة أو المراجع باكتشاف الخطأ وتقديم تقارير عنه. لذلك فإن ملاحظة الحاجة إلى إعادة العرض تبدأ من إكتشاف الأخطاء التي ادت الى وجود معلومات مالية خاطئة. وفي بعض الحالات تكون الإدارة هي أول من يكتشف المشاكل التي تؤدي إلى إعادة عرض معلومات القوائم المالية. ولكن في حالات أخرى يتم إكتشاف تلك الأخطاء بواسطة أطراف أخرى خارجية (Lovata et al., 2011)، مثل المراجع والجهات التنظيمية (Chung & Mccracken, 2014). أو يتم الإكتشاف من خلال مزيج من الأطراف الداخلية والخارجية (Drake et al, 2015).

2-4 إتخاذ القرار

عندما يكتشف الخطأ بواسطة المراجع الداخلي، الإدارة، لجنة المراجعة، أو المراجع، فإنهم يقوموا معاً بتقييم تلك الأخطاء لتحديد الأهمية النسبية وإتخاذ القرار اللازم. وقد يتخذ القرار بإجراء إعادة عرض كبري أو صغري أو قد يقررون التنازل عن الخطأ (Tan & Young, 2015).

ولقد أشارت إحدى الدراسات إلى وجود العديد من الهيئات والجهات المختلفة التي قد تطالب الشركة بإعادة عرض معلومات قوائمها المالية، وان الشركة قد تكون سباقة في تعديل معلوماتها المالية، أو قد يتم إجبار الشركة على تعديل معلوماتها المالية من قبل المراجع الخارجي، أو من خلال ضغط هيئة الرقابة على سوق الأوراق المالية (Flanagan et al., 2008). وبالتالي فإن قرار إعادة عرض معلومات القوائم المالية قد تتخذة إدارة الشركة، أو مراقب الحسابات، أو من خلال توصية من قبل هيئة سوق المال (Robbani et al., 2006).

3-4 التحقيق في إعادة العرض

إذا كانت إعادة العرض ناتجة عن خطأ أو سوء إدارة أو مخالفات محاسبية، فإن الشركة تكون ملزمة بإجراء تحقيق أو مراجعة الظروف والعوامل التي أدت إلى النشر المسبق لمعلومات مالية غير موثوق بها فوراً عند إكتشاف الخطأ أو المخالفة المحاسبية. ويجب أن يتضمن التحقيق مجلس إدارة الشركة وبالتحديد لجنة المراجعة وفريقها القانوني. وذلك اعتماداً على المستشار القانوني الداخلي للشركة أو الإستعانة بمستشار خارجي. وتشمل أهداف التحقيق: تحديد سبب الخطأ، فحص مدى انتشار المشكلة، تحديد الأفراد المشتركة أو المسنولة عن الخطأ وما إذا كان هذا المسنول استفاد من الخطأ (Gourley & Lavender 2010). كما تقوم شركة المراجعة باعتبارها أحد الاطراف المعنية بإجراء تحقيق مستقل في إعادة العرض. وذلك من خلال تعيين فريق لإجراء تحقيقات إعادة العرض يختلف عن فريق المراجعة الأصلي للشركة بهدف تقديم تقييم مستقل لعمل فريق المراجعة السابق لكلاً من الشركة والإدارة ومجلس الإدارة (David , 2010).

كما تقوم الجهات التنظيمية بالتحقيق في إعادة العرض والذي يبدأ عادة على مستوى الشركة ولكن قد يتطور الأمر داخل التسلسل الهرمي للشركة وصولاً إلى الإدارة العليا وفقاً لأسباب إعادة العرض (Gourley & Lavender 2010).

4-4 الإفصاح عن إعادة العرض

بشكل عام، يجب على الشركات تعديل معلوماتها المالية في إبداعاتها المنتظمة (10-k / 10-Q / 20-F / 40-F). وبالإضافة إلى ذلك تتطلب لجنة الأوراق المالية والبورصات أن يتم

الإفصاح المنفصل عن التعديلات أو الأخطاء الجوهرية باستخدام نموذج 8-K (أو 6-K بالنسبة للشركات الأجنبية) (Srinivasan & Wahid 2015) ، وذلك في غضون أربعة أيام من تحديد الأخطاء التي قد تجعل المستثمر لا يستطيع الاعتماد على المعلومات المالية السابق إصدارها (Hogan & Jonas 2016). بينما يتم الإفصاح عن عمليات إعادة العرض الغير جوهرية في الإيداعات العادية فقط وبالتالي تكون أقل وضوحاً كما تكون متاحة في التاريخ المنتظم للإيداع التالي (Srinivasan & Wahid 2015).

وفيما يتعلق بمتطلبات إعادة العرض بأثر رجعي وفقاً للمعيار الدولي رقم 8 والمعيار المصري رقم 5 المقابل له بعنوان "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء" فقد أوجب المعيار ضرورة الإفصاح عن طبيعة أخطاء الفترات السابقة، وقيمة تصحيح الخطأ لكل عنصر في القوائم المالية قد تأثر بالخطأ، وذلك عن الفترة الحالية وكل فترة سابقة، وكذلك قيمة تصحيح الخطأ لنصيب السهم من الأرباح الأساسية والأرباح المحفظة. بالإضافة إلى الإفصاح عن الظروف والأسباب التي ترتب عليها تعذر تصحيح آثار أخطاء السنوات السابقة بأثر رجعي، مع تحديد التاريخ والطريقة التي سيتم بها تصحيح هذا الخطأ. كما تصدر العديد من الشركات طواعية نشرات صحفية إختيارية تصف الخطأ وتأثيره المالي. ومن المتوقع أن تكون عمليات إعادة العرض التي يتم الإفصاح عنها باستخدام وسائل إفصاح إضافية أكثر وضوحاً وجذباً لإنتباه المستثمرين في الوقت المناسب (Srinivasan & Wahid 2015) .

5- استقراء الدراسات التي تناولت العلاقة بين إعادة العرض وأسعار الأسهم تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين إعادة عرض المعلومات المالية وأسعار الأسهم. وأنقسمت نتائج تلك الدراسات إلى ثلاث اتجاهات:

6-1 الاتجاه الأول: توصلت نتائج بعض الدراسات الى أن إعادة العرض تؤثر سلباً على أسعار الأسهم. حيث تؤدي إعادة العرض إلى قيام المستثمرين بإعادة تقييم توقعاتهم لقدرة المنشأة المستقبلية من خلال إعادة تقييم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، و تجعل مصداقية الإدارة في موضع تساؤل. وأشارت دراسة (Palmrose et al., 2004) إلى أن إعادة العرض تؤدي إلى انخفاض عوائد الأسهم بنسبة 9% في غضون اليومين التاليين لإعادة العرض، ويستمر هذا التأثير السلبي حتى الـ 20 يوم التالية لإعادة العرض. كما توصلت نتائج دراسة Palmrose (Palmrose & Scholz, 2001) أن كلاً من التقاضي من قبل المساهمين و التحقيقات من قبل الجهات التنظيمية يعدا أهم العناصر التي تؤدي إلى استمرار التأثير السلبي لإعادة العرض على عوائد الأسهم لفترة أطول.

وفي بعض الاحيان يمتد التأثير السلبي لإعادة العرض على أسعار الأسهم ليؤدي إلى تخفيض أسعار الأسهم في الشركات الأخرى المماثلة في نفس الصناعة التي بالرغم من أنها لم تعيد عرض معلوماتها المالية. حيث أن إعادة العرض تدفع كلاً من المحللين والمستثمرين للقيام بمزيد من الفحص والمراجعة للممارسات المحاسبية والإفصاحات المالية للشركات الأخرى المماثلة في نفس الصناعة. كما قد تثير إعادة العرض مخاوف المستثمر مما إذا كان هناك تدهور إقتصادي متوقع لتلك الصناعة. ويحدث ذلك التأثير بصفة خاصة عندما تنشأ إعادة العرض بسبب مشاكل الإعتراف بالإيراد، وكذلك إذا كانت الشركات المماثلة تتعاقد مع نفس المراجع الخارجي للشركات التي قامت بإعادة العرض (Gleason et al., 2008).

6-2 الاتجاه الثاني: توصلت نتائج بعض الدراسات الى أن إعادة العرض ليس لها تأثير على أسعار الأسهم. حيث أن رد فعل السوق وإن كان سلبياً في بداية الأمر، إلا انه لا يستمر طويلاً عقب إعادة العرض؛ حيث لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين إعادة العرض وأسعار الأسهم

(Callen et al., 2006). وأشارت دراسة Jeffrey et. al إلى أن إعادة العرض لا تؤثر على أسعار الأسهم إلا في حالات محددة. إذ يتوقف الأمر على ثلاثة عوامل، هم: مدى تأثير التعديل على تقدير التدفقات النقدية المستقبلية، مدى مصداقية النظام المحاسبي للشركة، والسلوك الإنتهازي للإدارة. بينما أرجعت دراسة (Wang & Wu 2011) أسباب انخفاض رد فعل سوق الأسهم بالصين على إعادة العرض إلى انخفاض الوعي الاستثماري بخطورة إعادة العرض، أو إلى وجود مصادر أخرى يعتمد عليها المستثمرين في الحصول على معلومات الشركة بخلاف القوائم المالية.

3-6- الإتجاه الثالث: توصلت نتائج بعض الدراسات الى أن إعادة العرض تؤثر إيجابياً على أسعار الأسهم. حيث أن إعادة العرض تحسن جودة التقارير المالية، وقد ينتج عنها معلومات أكثر فعالية على السوق. مما يعني ان إعادة العرض ليست سيئة في كل الأحوال ولا سيما اذا ما تم تصحيح الاخطاء المحاسبية السابقة وبالتالي إعادة الثقة المفقودة في قيم عناصر القوائم المالية (Wilson., 2008).

6- ملخص الدراسة التطبيقية

1-6 مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية والموجودة ضمن مؤشر EGX30 ، وتشتمل على 15 شركة مدرجة ببورصة الأوراق المالية المصرية وموجودة ضمن مؤشر EGX30، والتي قامت بعدد 25 عملية إعادة عرض لمعلومات القوائم المالية لديها في الفترة ما بين عام 2012 وحتى عام 2017م.

2-6 متغيرات الدراسة

- المتغير التابع: يتمثل في التغير في أسعار الأسهم نتيجة إعادة العرض.
- المتغير المستقل: يتمثل في إعادة العرض.

3-6 المتغيرات الرقابية "المحددات"

تحقيقاً لهدف البحث، يمكن بلورة المحددات التي من المحتمل ان تؤثر على العلاقة بين اعادة العرض واسعار الاسهم من خلال زيادة او تذبذب معنوية تلك العلاقة، حتى يمكن تدعيم آثارها الايجابية وتلافي آثارها السلبية او على الأقل الحد منها، وإضفاء الثقة على نتائج العلاقات المحددة. ويمكن تقسيم تلك المحددات الى اربعة مجموعات رئيسية:

1-3-6 المجموعة الاولى: محددات تتعلق بخطورة اعادة العرض

تهدف هذه المجموعة الى قياس تأثير خطورة اعادة العرض على العلاقة بين اعادة العرض واسعار الاسهم. من خلال المتغيرات التالية:

- متغير Fraud (الاحتيال): يعد الاحتيال من العوامل الهامة المؤثرة في حجم تأثير إعادة العرض على أسعار أسهم الشركات التي تقوم بإعادة العرض. حيث من المتوقع ان يزداد الأثر السلبي لإعادة العرض على أسعار الأسهم عندما ترتبط إعادة العرض بممارسات إدارة الأرباح مقارنة بأسباب إعادة العرض الأخرى. وتصنف عمليات الاحتيال إستناداً على إفصاحات الشركة عن المخالفات أو إصدار عقوبات من قبل الجهات التنظيمية.

- متغير Core Earn (حسابات الأرباح الأساسية): ربما تؤثر إعادة العرض على حسابات تكون هامة في تقييم المستثمر للشركة مثل الإيرادات، وربما تؤثر على حسابات أقل أهمية. وبالتالي من المتوقع ان يزداد الأثر السلبي لإعادة العرض على أسعار الأسهم عندما تؤثر عمليات إعادة العرض على حسابات الأرباح الرئيسية "الإيرادات - تكلفة الإيرادات - التكاليف التشغيلية".

- متغير **Acc Rest NI/Assets** (الأثر على الأرباح): متغير يقيس تأثير إعادة العرض على الدخل ، حيث من المتوقع ان يزداد الأثر السلبي لإعادة العرض على أسعار الأسهم عندما تؤثر عمليات إعادة العرض على قيم الأرباح السابق الإفصاح عنها.

6-3-2 المجموعة الثانية: متغيرات تتعلق بامتداد اعادة العرض

تهدف هذه المجموعة الى قياس تأثير مدى انتشار أو تغلغل اعادة العرض "عدد السنوات - عدد الحسابات" على العلاقة بين اعادة العرض واسعار الاسهم. من خلال المتغيرات التالية:-
- متغير **Length**: حيث قد تشمل اعادة العرض تعديل في المعلومات المالية الربع أو السنوية، أو تمتد التعديلات لتشمل أكثر من سنة مالية سابقة. ومن المتوقع أن الشركات التي تشمل تعديلاتها أكثر من سنة مالية واحدة هي أكثر الشركات التي تتأثر أسهمها سلباً بسبب إعادة العرض .

- متغير **Pervasiveness**: متغير يقيس عدد مجموعات الحسابات التي تمثل محور اعادة العرض: الإيرادات، تكلفة المبيعات، مصروفات التشغيل الجارية، البنود الخاصة أو الأحداث التي تتم لمرة واحدة، حسابات الاندماج، حسابات الدخل غير التشغيلية، وغيرهم. ومن المتوقع ان يرتبط هذا المتغير سلباً برد فعل السوق عن اعادة العرض.

6-3-3 المجموعة الثالثة: متغيرات تتعلق بالاعلان عن اعادة العرض

تهدف هذه المجموعة الى قياس تأثير خصائص الإعلان عن اعادة العرض على العلاقة بين اعادة العرض واسعار الاسهم. من خلال المتغيرات التالية:

- متغير **Headline** (العنوان): من المتوقع أن تفاعل المستثمر للمعلومات سيختلف اعتماداً على بروز المعلومات. حيث أن الاعلان عن اعادة العرض في العنوان الرئيسي يؤدي إلى زيادة رد الفعل السلبي على إعادة العرض.

- متغير **Earn Rise** (الآلية): متغير يمثل طريقة الاعلان عن اعادة العرض. حيث ان اختيار إدراج إعادة العرض ضمن إعلانات الأرباح يجعل المعلومات أقل بروزاً للمستثمر من إصدار بيان صحفي مستقل لإعادة العرض. وبالتالي من المتوقع ان الإفصاح عن اعادة العرض ضمن اعلانات الأرباح سيكون له تأثير أقل على السوق.

- متغير **Rest Detail** (التفاصيل): متغير يمثل المستويات المختلفة للتفاصيل المقدمة عن اعادة العرض. حيث أن نقص أو ضعف كمية المعلومات في إعلانات اعادة العرض يرتبط بزيادة التفاعل السلبي في السوق. لذلك من المتوقع أن كلما اكتملت المعلومات المقدمة بشأن إعادة العرض، كلما كان هناك قدر أكبر من اليقين للتخفيف من رد الفعل السلبي للمستثمرين في السوق.

6-3-4 المجموعة الرابعة: متغيرات تتعلق بقرارات الشركات حول اعادة العرض

تهدف هذه المجموعة الى قياس تأثير بعض القرارات ذات الصلة باعادة العرض والتي قد تتخذها الشركات على العلاقة بين اعادة العرض واسعار الاسهم. من خلال المتغيرات التالية:-

- متغير **Attributed to Mgt**: متغير يعبر عما اذا كان اكتشاف الأخطاء والأفصاح عنها منسوباً الى الإدارة أو الى أطراف خارجية "المراجع - الجهات التنظيمية". حيث يشير الإسناد الخارجى الى ان الشركة فشلت ليس فقط في منع الأخطاء الجوهرية ولكن أيضاً في تحديدها وتصحيحها. وعلى العكس من ذلك، يقدم إكتشاف الأخطاء بواسطة الشركة بعض المؤشرات

على ان الرقابة الداخلية للشركة أقوى نسبياً. ذلك من المتوقع ان اكتشاف الاخطاء بواسطة الشركة والافصاح عنها يؤثر ايجابياً على رد فعل السوق.

- متغير **Formed trading**: يؤثر التداول الداخلى السابق لاعادة العرض على ردود فعل السوق سواء من قبل الادارة او الشركات نفسها، و سواء بالبيع أو الشراء. حيث الشراء الداخلى للاسهم يؤدي الى رد فعل أقل سلبية للسوق عقب إعادة العرض. والبيع الداخلى من قبل الشركات او اداراتها يؤدي إلى رد فعل أكثر سلبية للسوق عقب إعادة العرض؛ حيث يمثل التداول الداخلى مصدر هام للمعلومات التي تسمح للمستثمرين بالتقدير الأفضل لأحداث الشركات عندما يكون هناك عدم تماثل مرتفع للمعلومات. حيث أن حجم واتجاه التداول الداخلى يوفر اشارات ومؤشرات عن توقعات المدراء للأداء المستقبلى للشركة.

- متغير **corrective actions**: عادة ما تتخذ الشركات العديد من الإجراءات التصحيحية لإستعادة ثقة مستثمريها عقب إعادة العرض، بما فى ذلك فصل الأشخاص ذات الصلة بإعادة العرض، تحسين الحوكمة، تغيير هيكل التعويضات، وغيرهم. ومن المتوقع أنه كلما حرصت الإدارة على اتخاذ الإجراءات التصحيحية، كلما انعكس ذلك على التخفيف من ردود الفعل السلبية للمستثمرين عقب إعادة العرض.

4-6 نموذج إختبار الفروض وأسلوب تحليل البيانات

قامت الباحثة إختبار محددات العلاقة على النموذج الذى وضعتة **palmrose**، وطوره **Gordon**. وذلك بعد استبعاد بعض المتغيرات وإضافة بعض المتغيرات الأخرى لتتناسب مع أهداف الدراسة حيث قامت بتوصيف النموذج كالتالى :

$$\text{CAR}_i = \alpha + \gamma_1 \text{Froud}_i + \gamma_2 \text{Head line}_i + \gamma_3 \text{Earn Rise}_i + \gamma_4 \text{Rest Detail}_i + \gamma_5 \text{Attributed to Mgt}_i + \gamma_6 \text{Core Earn}_i + \gamma_7 \text{AccRestNI/Assets}_i + \gamma_8 \text{Pervasiveness}_i + \gamma_9 \text{Length}_i + \gamma_{10} \text{Formed trading}_i + \gamma_{11} \text{corrective actions}_i + \varepsilon_i$$

وقام الباحث بإختبار إعتدالية التوزيع، ثم بإجراء الإحصاءات الوصفية، تليها الإحصاءات الإستدلالية لإختبار فروض الدراسة وإستخدام الرقم القياسى للأسعار لإختبار الفرض الأول، ثم مصفوفة إرتباط بيرسون للمتغيرات المستقلة لإكتشاف درجة الإرتباط بين المتغيرات المستقلة بعضها ببعض، ثم أستخدمت أسلوب الإنحدار المتعدد التدريجى والذى أثبت بإختبارات **ANOVA** مدى معنوية الأثر بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وبذلك تم رفض جميع الفروض الصفرية وإختيار الفروض البديلة لها.

7- النتائج والتوصيات

1-7 النتائج

توصل الباحث من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية إلى مجموعة من النتائج والتي يمكن عرضها كما يلى:-

1-1-7 نتائج الدراسة النظرية:

- تحدث إعادة العرض بشكل رئيسى نتيجة المخالفات أو الاخطاء المحاسبية. وهناك العديد من الأسباب المحاسبية الفرعية الأخرى التى تؤدي إلى إعادة العرض، منها الإعتراف بالإيراد، الإعتراف بالمصروفات، التصنيف، ضرائب الدخل، الأصول الرأسمالية، المخزون، والمعاملات ذات الشروط الخاصة، وغيرهم.

- تبدأ ملاحظة الحاجة إلى إعادة العرض من إكتشاف الأخطاء التى ادت الى وجود معلومات مالية خاطئة. وفى بعض الحالات تكون الإدارة هى أول من يكتشف

المشاكل التي تؤدي إلى إعادة عرض معلومات القوائم المالية. ولكن في حالات أخرى يتم إكتشاف تلك الأخطاء بواسطة أطراف أخرى خارجية ، مثل المراجع والجهات التنظيمية . أو يتم الإكتشاف من خلال مزيج من الأطراف الداخلية والخارجية .

- إن قرار إعادة عرض معلومات القوائم المالية قد تتخذة إدارة الشركة، او مراقب الحسابات، أو من خلال الجهات الرقابية والتنظيمية.

- يتوقف الوقت المستغرق لإعادة العرض على العديد من العوامل، أهمها حجم الشركة، طبيعة الخطأ وتعقدة، عدد الفترات التي يتم تعديل المعلومات الخاصة بها، متطلبات الجهة التنظيمية، وغيرهم.

7-1-2 نتائج الدراسة التطبيقية

- توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين إعادة عرض معلومات القوائم المالية وأسعار الأسهم، حيث تتأثر أسعار أسهم الشركات سلباً بإعادة العرض.

- توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين خطورة إعادة العرض ورد فعل السوق عن إعادة العرض.

- يعد متغير الإحتيال أكثر المحددات ضمن مجموعة خطورة إعادة العرض تأثيراً على العلاقة بين إعادة العرض وأسعار الأسهم.

- توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين امتداد تأثير إعادة العرض ورد فعل السوق عن إعادة العرض.

- يعد متغير عدد الفترات المعادة أكثر المحددات ضمن مجموعة امتداد تأثير إعادة العرض تأثيراً على العلاقة بين إعادة العرض وأسعار الأسهم.

- توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين خصائص الإعلان عن إعادة العرض ورد فعل السوق عن إعادة العرض.

- يعد متغير آلية الإفصاح أكثر المحددات ضمن مجموعة خصائص الإعلان عن إعادة العرض تأثيراً على العلاقة بين إعادة العرض وأسعار الأسهم.

- توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين قرارات الشركات المتعلقة بإعادة العرض ورد فعل السوق عن إعادة العرض.

- يعد متغير التداول الداخلى أكثر المحددات ضمن مجموعة قرارات الشركات المتعلقة بإعادة العرض تأثيراً على العلاقة بين إعادة العرض وأسعار الأسهم.

7-2 التوصيات

- يجب على هيئة الرقابة المالية إلزام الشركات بمتطلبات الإفصاح عن إعادة العرض ووضع الجزاءات والعقوبات المناسبة للشركات التي تخالف تلك المتطلبات بهدف الإرتقاء بمستوى التزام الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصرى.

- يجب على هيئة الرقابة المالية وضع معيار تفصيلى لإعادة العرض يحدد إجراءاتها ومتطلبات الإفصاح عنها بهدف مساعدة مستخدمي القوائم المالية فى تفسير وفهم طبيعة التعديلات التي تجريها الشركات وأسبابها.

- يجب على هيئة الرقابة المالية إصدار مؤشرات سنوية لعمليات إعادة العرض بحيث يمكن الوقوف على الأسباب الشائعة لها والتصدي لتلك الأسباب ومعالجتها.

المراجع العربية

- د. محمد أحمد شاهين، (2012)، "نموذج مقترح لدراسة العلاقة بين خصائص الإستقلالية الخاصة بإعضاء لجنة المراجعة وعمليات تعديل القوائم المالية"، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الثاني، العدد الأول، ص 363-439.
- معيار المحاسبة المصرى رقم 5، (2015)، "السياسات المحاسبية والتغيرات فى التقديرات المحاسبية والأخطاء"، الهيئة العامة لسوق المال، معايير المحاسبة المصرية.

- Callen J., Livnat J. & Segal D., (2006), "Accounting Restatements: Are they Always Bad News for Investor?", *The Journal of Investing*, Vol. 15 (3), pp 57-68.
- CHEN X., CHENG Q., LO A. K., (2013), "Accounting Restatements and External Financing Choices", *Contemporary Accounting Research*, Vol. 30 (2), pp. 750–779.
- Chepurko I., Dayanandan A., Donker H. & Nofsinger j. (2018), "Are Socially Responsible Firms Less Likely to Restate Earnings?", *Global finance Journal*, Vol. 38, Pp 97-109.
- Chin, C., & Chi, H. (2009), "Reducing restatements with increased industry expertise", *Contemporary Accounting Research*, VOL. 26(3), PP 729-765.
- CHUNG J. & MCCRACKEN S., (2014), " Understanding the Restatement Process", *ACCOUNTING PERSPECTIVES / PERSPECTIVES COMPTABLES*, Vol. 13 (4), PP. 253–28.
- David N. , (2010), "Evidence Complexity and Information Search in the Decision to Restate Prior-Period Financial Statements", *Journal of Accounting Research*, Vol. 48 (3), PP. 687-724.
 - Drake M. S., Myers L. A., Scholz S. & Sharp N. Y., (2015), "Short Selling Around Restatement Announcements: When Do Bears Pounce?", *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, Vol. 30(2), pp. 218–245
- Ettredge M., Schloz S., Smith K. & Sun L. (2010), " How Do Restatements Begin? Evidence of Earnings Management Preceding Restated Financial Reports", *Journal of Business Finance & Accounting*, vol. 37 (3 & 4), 332:355
- FILES R. & GURUN U.,(2018) ,"Lenders' Response to Peer and Customer Restatements", *Contemporary Accounting Research*, VOL35 (1), PP 464- 493.
- Flanagan D. J., Muse L. A.& O'Shaughnessy K. C., (2008), "An overview of accounting restatement activity in the United States", *International Journal of Commerceand Management*, Vol. 18 (4), pp. 363-381.
- Gleason c., Nicol J. & Johson B, (2008), "The Contagion effects of Accounting Restatements", *The Accounting Review*, Vol 83 (1), pp 83-110.

- **Gordon E. A., Henry E., Peytcheva M. & Sun L., (2013), "Discretionary disclosure and the market reaction to restatements", Rev Quant Finan Acc, VOL. 41. PP 75-110.**
- **Gourley M. M. & Lavender E. J. (2010)," Understanding Restatements of Financial Statements", The Corporate Governance Advisor, vol. 18 (4), 1:12.**
- **Hennes K. M., Leone A. J. & Miller B. P. (2014), "Determinants and Market Consequences of Auditor Dismissals after Accounting Restatements", THE ACCOUNTING REVIEW, Vol. 89 (3), pp. 1051–1082.**
- **Her y., Lim j. & Son m., (2010), "The impact of Financial Restatements on audt fees: consideration of Restatement Severity", International Review of accounting banking & finance, VOL. 2 (4), PP 1-22.**
- **Hogan B. & Jonas A. G. (2016), "The Association between Executive Pay Structure and the Transparency of Restatement Disclosures", Accounting Horizons, Vol. 30 (3), Pp. 307–323.**
- **Houke C. T.& Amaria P. (2012), "An Analysis Of The Types and Severity Of Accounting Rule Failures in Reported Financial Restatements of US and Foreign Firms", International Journal of Business, Accounting, and Finance , Volume 6 (2), pp 36-67.**
- **Huang Y. Scholz S., (2012), "Evidence on the Association between Financial Restatements and Auditor Resignations", Accounting Horizons, Vol. 26 (3), pp. 439-464.**
- **Imoniana J. O., Antunes M. T. P. & Mattos S. M., (2012), "THE ANALYTICAL REVIEW PROCEDURES IN AUDIT: AN EXPLORATORY STUDY", Advances in Scientific and Applied Accounting, vol .5 (2), pp 282-303.**
- **Loncu V., (2014), "An empirical analysis of the impact of Restatement Announcements on stock prices during global Financial Crisis", Master Thesis, Erasmus School of Economics, Erasmus Univeristy Rotterdam, Netherlands, Pp 1-165.**
- **Lovata L. M., Schoenecker T. S.& Costigan M. L., (2011),"corporate characteristics and the disclosure of earings restatements", Journal of Legal, Ethical and Regulatory Issues, Vol. 14 (1), pp. 43-57.**
- **Mande V. & Son M., (2013),"Do Financial Restatements Lead to Auditor Changes?", Auditing: A Journal of Practice & Theory, Vol. 32(2), p 120.**

- **Palmrose Z. V., Richardson V. J. & Scholz S., (2004), "Determinants of market reactions to restatement announcements", Journal of Accounting and Economics, VOL. 37 (1), PP 59–89.**
- **Palmrose Z. V. & Scholz S., (2001), " Restatements: Causes and Consequences, Working Paper.**
- **Plumlee, M., & Yohn, T, (2010). "An analysis of the underlying causes attributed to restatements", Accounting Horizons, vol. 24(1), pp 41-64.**
- **Robbani M. G., Anantharaman S. & Bhuyan R., (2006), "Financial restatement and their impact on stock prices: evidence from the US financial market", Southwest Business and Economics Journal, vol. 12, pp. 23-49.**
- **Roychowdhury S. (2006), "Earnings Management Through Real Activities Manipulation", Journal of Accounting and Economics, Vol. 42(3), pp. 335–370.**
- **Scholz S. (2013), " Financial Restatement Trends in the United States: 2003–2012", Center for Audit Quality, Pp 1-42.**
- **SFAS NO. 154, (2005), "Accounting changes and error corrections".**
- **Srinivasan S., Wahid A. S.& Yu S., (2015), "Admitting Mistakes: Home Country Effect on the Reliability of Restatement Reporting", THE ACCOUNTING REVIEW, Vol. 90 (3), pp. 1201–1240.**
- **Tan E.L. & Young M. , (2015), " An Analysis of “Little R” Restatements", Accounting Horizons, VOL. 29 (3), pp. 667–693.**
- **Technical Line, (2012),"Lessons learned from our review of restatements", Ernst & Young, Financial reporting development, www.ey.com/us/accountinglink, PP 9.**
- **Turner, L., & Weirich, T. (2006), "A closer look at financial restatements", The CPA Journal, VOL 72(12), PP 12-23.**
- **Wang x. & Wu m., (2011), "The quality of financial reporting in China: An examination from an Accounting Restatement perspective", China Journal of Accounting Research, Vol. 4 (4), pp 167-196 .**
- **Wilson M., (2008), "An empirical analysis of the decline in the information content of earnings following restatements", The Accounting Review, Vol. 83 (2), pp 519 – 548.**